

# تحديات الأمن القومي الإسرائيلي

## تحديات الأمن القومي الإسرائيلي

المصدر: معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS

شباط 2021

عقد المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر لمعهد INSS، "الأمن القومي في جو من الاضطرابات العالمية والداخلية"، في 26-28 يناير 2021. وشارك في المؤتمر وزراء خارجية كل (من ألمانيا والهند والإمارات العربية المتحدة والبحرين والبحرين وإسرائيل)، وقادة الأحزاب في إسرائيل، والخبراء الضيوف من إسرائيل والخارج، وباحثو المعهد الوطني للإحصاء. سلطت النقاشات والمحاضرات الضوء على أربعة محاور رئيسية ستؤثر على الأمن القومي لإسرائيل في العام المقبل - اثنان يتعلقان بالساحة الخارجية والإقليمية والدولية، واثنان يتعلقان بالساحة الداخلية: (1) اتفاقيات التطبيع الإسرائيلية مع دول المنطقة و احتمال توسعها؛ (2) إدارة الولايات المتحدة الجديدة: الانتقال من عهد ترامب إلى عهد بايدن، بهدف العودة إلى قواعد اللعبة السابقة، القائمة على الدبلوماسية والتحالفات المتعددة الأطراف؛ (3) جائحة الفيروس التاجي، الذي تسبب في حدوث أزمة مجتمعية واقتصادية وأزمة حكم في إسرائيل، ومن المتوقع أن يكون له تداعيات طويلة الأجل وهامة بعد العام المقبل؛ (4) الضرر التراكمي في إسرائيل نتيجة الحملات الانتخابية المتكررة، مما يجعل من الصعب على الدولة معالجة نقاط ضعفها والتحديات التي تواجهها، ناهيك عن النجاح.

في 26-28 يناير 2021، عقد المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر لمعهد دراسات الأمن القومي (INSS)، بعنوان: "الأمن القومي في جو من الاضطرابات العالمية والداخلية". شارك في المؤتمر وزراء خارجية كل (من ألمانيا والهند والإمارات العربية المتحدة والبحرين وإسرائيل)، وقادة الأحزاب في إسرائيل، وخبراء ضيوف من إسرائيل والخارج، وباحثو المعهد الوطني للإحصاء.

كان الهدف الأساسي من المؤتمر عرض وتحليل حالة الأمن القومي لإسرائيل في الوقت الحاضر، برؤية متكاملة، موجهة نحو الخارج والداخل. الاتجاه العالمي السائد هو الفوضى النابعة من المنافسة بين القوى العالمية؛ قوّضت القواعد الدولية للعبة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التغييرات في التصور والسياسة خلال إدارة ترامب التي رفضت مبادئ التعددية؛ ووباء فيروس كورونا، الذي سلط الضوء على تضارب المصالح والتوترات بين الدول. الاتجاه الثاني الموازي هو مفهوم موسع للأمن القومي، بحيث يتضمن، بالإضافة إلى القضايا العسكرية الكلاسيكية، وجهات نظر حول التكنولوجيا والاقتصاد والمناخ والرعاية الصحية والرفاهية والرأي العام والتماسك الاجتماعي. وفي هذا المنظور، فإن الأمن القومي يعبر عن العلاقة بين مجموعة التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الدولة، وقدرة الدولة على مواجهتها بنجاح.

إن استقرار دولة إسرائيل وقدرتها على التعامل مع التحديات التي تواجهها في عام 2021 وما بعده يتأثران بشكل قاطع، بشكل مباشر وغير مباشر، بموقفها فيما يتعلق بكل هذه القضايا. لقد كشف فيروس كورونا عن نقاط الضعف الداخلية في إسرائيل وأوجه القصور التي كانت موجودة منذ سنوات ولم تحظ بالاهتمام أو الاستجابة المناسبة في مجال الرعاية الصحية، بل وأكثر من ذلك، من حيث النسيج الاجتماعي والعلاقات بين الفئات في المجتمع الإسرائيلي. تنعكس هذه الظاهرة في مؤشر الأمن القومي INSS: تشير النتائج إلى صعوبة متزايدة في التغلب على الفجوات والتهديدات على المستوى الداخلي، مما يؤثر على القدرة على التعامل مع التحديات الخارجية. كما أظهر مسح للخبراء، تم إجراؤه قبل المؤتمر، أهمية أكبر تُعزى إلى التهديدات الداخلية مقارنة بالسنوات السابقة عند تصنيفها على نطاق مقارن مع التهديدات الخارجية.

سلطت مناقشات المؤتمر ومحاضراته الضوء على أربعة محاور رئيسية ستؤثر على الأمن القومي الإسرائيلي في العام المقبل. تعكس هذه القائمة أيضاً توسيع مفهوم الأمن القومي. ويتضمن شكلين متعلقين بالساحة الخارجية - اقليمي ودولي - واثنان بالساحة الداخلية:

- 1- اتفاقيات التطبيع الإسرائيلية مع دول المنطقة وآفاق توسعها.
- 2- إدارة الولايات المتحدة الجديدة: الانتقال من عهد ترامب إلى عهد بايدن، بهدف العودة إلى قواعد اللعبة السابقة، القائمة على الدبلوماسية والتحالفات المتعددة الأطراف.
- 3- جائحة فيروس كورونا، الذي أوجد أزمة مجتمعية واقتصادية وأزمة حكم في إسرائيل، ومن المتوقع أن يكون له تداعيات طويلة الأمد وهامة بعد العام المقبل.
- 4- الضرر التراكمي في إسرائيل نتيجة الحملات الانتخابية المتكررة، مما يجعل من الصعب على الدولة أن تعالج، ناهيك عن النجاح، نقاط ضعفها والتحديات التي تواجهها.

## البيئة الإقليمية

ترمز اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى انضمام إسرائيل إلى تحالف الدول السنية البراغماتية، الذي يمثل ثقلاً موازناً للمحور الإيراني الشيعي والذي يسعى إلى ترسيخ الاستقرار والازدهار الإقليمي. وجرت مناقشة في المؤتمر بمشاركة وزراء خارجية البحرين والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

أكد الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: "لقد كنا بالكاد قبل خمسة أشهر أعلننا عن اتفاقيات ابرهام، وقد حدث الكثير بالفعل. معاً كسرنا التصور القائل بأن التغيير في المنطقة هو مستحيل. السلام والحوار هما أداتنا ونحن نُمضي قدماً". ويرى أن السلام له ثلاثة أبعاد: سياسي؛ ثقافي - تحطيم الشيطنة والحوار؛ وملموس - استثمارات، وأعمال، وسياحة، وتكنولوجيا، ومشاريع مشتركة". بعبارة أخرى، فإن إقامة علاقات مع إسرائيل تنبع جزئياً من فهم أن الانفصال والتجاهل لإسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة أعاقَت الدول العربية البراغماتية ولم تسمح لها بتعزيز رؤية الاستقرار الإقليمي والتقدم التكنولوجي. في الواقع، منذ إقامة العلاقات، تم توقيع حوالي 40 اتفاقية تعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الزراعة والرعاية الصحية والتمويل والتكنولوجيا والتجارة.

أكد الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني وزير خارجية البحرين أن السلام يعود بالفائدة على الدول الشريكة ويشكل حافزاً للدول الأخرى على اتباع نفس المسار. وأشار الوزيران العربيين إلى ميزة كبيرة متصلة في وضع الدول الثلاث معاً في مواجهة الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، أي صوت موحد بشأن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران: "عدم تأجيل الحصول على القدرة النووية من قبل إيران، بل إزالة هذا الاحتمال"؛ وكذلك من حيث معارضة برنامج إيران الصاروخي وتأثيره السلبي على منطقة الشرق الأوسط. كما نبع قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل من التفاهم بين الإمارات والبحرين، وكذلك السودان والمغرب، بأن الطريق إلى واشنطن أقصر عبر القدس، وأن إقامة علاقات مع إسرائيل قد تزيد الاهتمام بمواقفهم والمصالح في الإدارة الأمريكية.

وأعرب الوزيرين عن أملهما في أن يُترجم زخم اتفاقات ابرهام إلى تقدم متجدد نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين. وبينما يبدو أنهم استندوا إلى القضية الفلسطينية في ضوء التزامهم بالرأي العام العربي، فمن الواضح أن التحدي الإيراني يشكل تهديداً كبيراً لهم، مما يدفع بالقضية الفلسطينية خارج جدول الأعمال. لكن المصالح المشتركة بين الإمارات والبحرين وإسرائيل فيما يتعلق بالتهديد الإيراني لا تعني أن الدول العربية ستسمح لطائرات مقاتلة إسرائيلية بالإقلاع من أراضيها لمهاجمة إيران، بسبب مخاوف من رد إيراني عليهم.

وكجزء من المؤتمر، أقيمت لعبة حربية، بناءً على سيناريو أعقب سلسلة من الهجمات الإرهابية والهجمات الصاروخية على أهداف في إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والقوات الأمريكية في العراق. وفسرت الهجمات على أنها انتقام إيراني لمقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني ورئيس المشروع النووي الإيراني

محسن فخري زاده. صُممت المحاكاة لفحص أهمية تشكيل المحور الجديد - الذي يضم دول الخليج وإسرائيل - فيما يتعلق بإمكانية العمل المشترك ضد إيران ووكلائها، وفي مقدمتهم حزب الله. حاولت جميع الجهات الفاعلة - إيران وحزب الله والولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج - السيطرة على الأحداث وإدارتها مع الحد من شدتها وعدد أيام القتال الفعلي، ولكن اتضح أن ديناميات التصعيد يمكن أن لا تتوقف. بعبارة أخرى، على الرغم من أن معظم الفاعلين لا يطمحون إلى حرب واسعة النطاق، إلا أن قواعد السلوك الخاصة بهم، والتي تتطلب الرد على أي حدث، وكذلك لغة القوة المهيمنة في المنطقة وليس لغة الدبلوماسية، خلقت ديناميكية تصعيدية أدت إلى حرب بين إسرائيل وحزب الله.

كانت الرؤية الأخرى من المحاكاة هي أن إيران لديها سيطرة محدودة على وكلائها على المحور الإيراني الشيعي. حزب الله على وجه الخصوص، ملتزمًا ظاهريًا بالأجندة الإيرانية للسعي للحفاظ على منظومة صواريخ التنظيم وتعزيزها، والتي تهدف إلى ردع إسرائيل أو الرد على هجوم إسرائيلي على المواقع النووية الإيرانية، والتزم بصورته كقوة مقاومة، سعيًا للحصول على الفضل في ذلك. بعض الإنجازات ضد إسرائيل. كانت الرؤية الثاقبة الأخرى هي استحالة كبح التصعيد الإقليمي في ظل غياب آليات الإنهاء الدولية: لم تكن روسيا ولا الولايات المتحدة قادرين على وقف التصعيد الإقليمي. حتى روسيا لم تكن قادرة على منع إيران وحزب الله من تحويل الأراضي السورية إلى ساحة قتال في مواجهة مع إسرائيل، ولم يتم صياغة آلية استقرار إقليمي.

### بين الاستراتيجية والتشغيلية

في المؤتمر، قدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، أن الوضع الأمني في إسرائيل يتحسن، بل إن قوة الردع التي تظهرها قد اشتدت. من وجهة نظره، بشكل عام، لا يهتم أعداء إسرائيل ببدء نشاط هجومي ضدها، لكنهم ملتزمون بالرد (كما هو موضح بالفعل في محاكاة الحرب). تتمتع إسرائيل بميزة بسبب دائرة قريبة من القدرات الاستخباراتية والعملياتية: "نحن موجودون في العديد من الأماكن من حيث المعلومات الاستخباراتية، ومن الناحية العملية لدينا حرية واسعة في العمل في جميع أنحاء الشرق الأوسط".

كما شدد رئيس الأركان على أن التهديد الرئيسي لإسرائيل يتمثل في برنامج إيران النووي. وأضاف أن "إيران تبني قدرات تسمح لها بالقفز لانتاج قنبلة بوتيرة سريعة في شهور وربما أسابيع". وفي هذا السياق، قدم موقفًا حازمًا: "وجهة نظري أن العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 أمر سيئ وغير صحيح على حد سواء.

عملياً واستراتيجياً، يجب منع كل قدرة إيرانية على الوصول إلى قدرة نووية. لذلك أصدرت تعليمات للجيش الإسرائيلي لإعداد خطط تنفيذية للعمل في هذه القضية. المستوى السياسي هو الذي يقرر العملية، لكن الخطط يجب أن تكون معدة". (أثارت إشارة رئيس الأركان إلى إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران انتقادات إعلامية وسياسية، لكونها أول بيان حول الموضوع فيما يتعلق بإدارة بايدن، قبل إجراء حوار رسمي على المستوى السياسي.) ثاني أهم تهديد، وفقاً لما ذكره الجنرال كوخافي، هو الميليشيات الإرهابية - قوات معادية لديها معدات عسكرية قياسية وأنشطتها عسكرية تماماً ولكنها أيضاً منظمات إرهابية لأنها تختبئ داخل المناطق الحضرية وهدفها هو للإضرار بالجهة الداخلية الإسرائيلية. وقال إن الرد العملياتي للجيش الإسرائيلي يركز على منع المحور المتطرف من ترسيخ نفسه في الساحة الشمالية: "في عام 2020، هاجمنا أكثر من خمسمائة هدف" بهدف منع الحصول على أسلحة دقيقة والدفاع عن الحدود. قدر رئيس الأركان أن العديد من الصواريخ ستضرب إسرائيل أثناء الحرب، وينوي الجيش الإسرائيلي شن هجوم واسع النطاق على هذا التهديد، بما في ذلك في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان للعدو. وأضاف "وأنا بالفعل أحذر مواطني غزة ولبنان بمجرد أن تبدأ التوترات، غادروا المكان الذي تتواجدون فيه إذا كان مليئاً بالصواريخ". وأوضح تصريحاته أن المباني في المنطقة الحضرية للعدو والتي يتم فيها إخفاء أسلحة وقاذفات صواريخ موجهة نحو إسرائيل هي أهداف عسكرية وبالتالي سيتم مهاجمتها، بالقول إن رئيس الأركان نقل رسالة ردع واضحة.

## التحديات الداخلية

تسببت جائحة فيروس كورونا في أزمة متعددة الأوجه طالت جميع جوانب ومكونات المجتمع الإسرائيلي وأيضاً الساحة السياسية. مع اندلاع الأزمة الصحية، أصبحت مجالات المشاكل القائمة - الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية - أكثر حدة.

أدت الإجراءات المصممة للحد من انتشار المرض إلى شل أجزاء كبيرة من الاقتصاد وتسببت في أضرار اقتصادية جسيمة، خاصة للفئات العشرية من 3 إلى 6 سنوات. ونتيجة لذلك، تفاقم عدم المساواة وانعدام الأمن في سوق العمل. هذا أيضاً يؤدي الكثير من الناس على المستوى العاطفي. ضعف الإحساس بالتضامن الاجتماعي وتقويض الروابط بين القطاعات التي يتألف منها المجتمع الإسرائيلي. كان هناك نقص في الشفافية في المعلومات ومنطق القرارات. علاوة على ذلك، فإن الإدارة الحكومية المركزية للأزمة، المليئة بحروب الأنا بين السياسي والمهني، دون التقيد بالصرامة والتنفيذ، أثارت لدى عامة الناس إحساساً بأن

السياسة كانت مدفوعة باعتبارات سياسية ضيقة. هذا الشعور، الذي تفاقم بسبب الأزمة السياسية التي جلبت إسرائيل إلى انتخابات الكنيست للمرة الرابعة خلال عامين، تسبب في تراجع كبير في الثقة في القيادة. تتحدى كل نقاط الضعف هذه اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتعبئة الجمهور للتعاون، ومواجهة التحدي المستمر للوباء على جميع المستويات. والنتيجة هي تقويض الأمن القومي.

## الاستنتاجات والتوصيات

وضع إسرائيل الاستراتيجي في مواجهة التحديات الخارجية إيجابي. النظام الإقليمي متورط في أزمة صحية واقتصادية ومجتمعية، والدول المحيطة بإسرائيل كلها تتعامل مع مشاكلها الخاصة. على هذه الخلفية لا يريد أعداء إسرائيل حرباً معها. علاوة على ذلك، قد تكون اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والدول السنوية البراغمة خطوة نحو توسيع التحالفات الإقليمية، التي تشمل إسرائيل. من ناحية أخرى، فإن الاهتمام المرکز والعديد من الموارد ضروريان لإعادة الإعمار الاقتصادي والمجتمعي في إسرائيل.

يجب أن تركز عملية التعافي من جائحة الفيروس التاجي والأزمة المعقدة التي تلت ذلك ليس فقط على الأبعاد الصحية والاقتصادية. من الضروري تكريس الجهود لإحكام الخيط الذي يربط بين مختلف القطاعات في المجتمع الإسرائيلي، وتركيز الاهتمام على الرفاهية، بهدف الحد من عدم المساواة ومعالجة الفئات الضعيفة من السكان. ولن تتحقق هذه الأهداف دون تحسين فاعلية الحكم وشحذها، وتعزيز سلطة المؤسسات المدنية التي هي في صميم الديمقراطية، وتشجيع الحوار والاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع.

في المؤتمر، أثرت عدة مبادئ وتوصيات سياسية:

- تغيير في الأولويات الوطنية: استثمار كثيف للموارد مطلوب لإنعاش الاقتصاد والرفاهية والمجتمع، حتى لو تطلب ذلك خفض ميزانية الدفاع.
- أمن سوق العمل هو التحدي الاقتصادي الرئيسي: من الضروري استغلال الفرص الكامنة في الأزمة لتحسين سوق العمل وزيادة الإنتاجية.
- يجب الحد من مركزية الحكومة، وتفويض السلطات المحلية في فرض القيود وإنفاذها، وكذلك في تسهيل التجارة والتعليم والمجتمع والثقافة. بعبارة أخرى، يجب تعظيم ارتباط السلطات الوثيق



بسكانها ومعرفتها بالمساحة العامة، فضلاً عن قدرتها على تسخير المجتمعات للتعاون من أجل التعامل مع الأزمة.

- من الضروري إنشاء آلية لإدارة الأزمات الوطنية (التي ليست جزءاً من جيش الدفاع الإسرائيلي)، والتي ستعمل باستمرار وتشمل دائرة تخطيط تركز على بناء الاستعداد للأزمة القادمة.
- مطلوب التحديد من جانب الحكومة والشرطة والنظام القضائي في إنفاذ القانون والنظام بين المجتمعات التي تنتهك الإرشادات بطريقة منهجية ومنظمة (بعد عرضها في مؤتمر "الجيوب غير الخاضعة للرقابة"، حيث تكون الحكومة والشرطة والسلطات مترددة في تطبيق القانون والنظام).
- يجب أن يكون التعليم في المركز وأن يتكيف نظام التعليم بسرعة مع متطلبات وظروف الساعة، خاصة إذا استمر العيش في وجود فيروس كورونا لفترة طويلة.
- التكنولوجيا هي التي تحمل الاقتصاد الإسرائيلي ومكانته الإقليمية والعالمية. من المهم تعزيز الميزة النسبية لإسرائيل في مجال الذكاء السيراني والاصطناعي. كما يجب استخدام الرقمنة كوسيلة لتقليص الفجوات وصعوبات الوصول.

والمطلوب لتحقيق هذه الأهداف المهمة هو، أولاً وقبل كل شيء، القيادة التي يمكن للجمهور أن يقدرها ويثق بها، فضلاً عن تحسين الحوكمة - الاستقرار الحكومي، والإنفاذ المتساوي، والسلطة القانونية السليمة. تحسين القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها في جميع مجالات الحياة والسياسة سيحسن فرص النمو الاقتصادي وإعادة التأهيل الاجتماعي - شرطان أساسيان للأمن القومي لدولة إسرائيل.